صالة التحرير يناقش ديون مصر وترويج المشروعات وانتخابات الرئاسة والبنك الآسيوي للاستثمار وأسعار السكر

مضامين الفقرة الأولى: ديون مصر

كشف السفير بسام راضي، سفير مصر في إيطاليا، تداعيات قرار إسقاط مبلغ 100 مليون دولار من مستحقات روما بمصر. وأضاف أن القاهرة وروما أسهمتا في منطقة حوض البحر المتوسط بالتراث والتاريخ والحضارة، لافتًا إلى أن علاقات البلدين وطيدة وتتمثل في التبادل التجاري والاقتصادي والثقافي، مع تبادل الزيارات بين المسؤولين، مبينا أن نظرة إيطاليا لمصر نظرة ملموسة، خاصة وأن إيطاليا الشريك التجاري الأول لمصر في أوروبا، معلنًا عقد منتدى أعمال منتصف أكتوبر المقبل في مصر، بمشاركة وفد إيطالي على رأسه نائب رئيس حكومة إيطاليا.

وذكر أن هناك تطورًا ملحوظًا أخذ في التنامي بين مصر وروما. وأوضح أن العلاقات المصرية الإيطالية بدأت في التطور منذ لقاء الرئيس السيسي برئيسة وزراء إيطاليا، على هامش قمة المناخ العالمية في شرم الشيخ، مضيفًا أن هذا اللقاء كان بداية لعودة العلاقات للمسار الطبيعي، خاصة وأن الدولتين لهما حضارة كبيرة جدًا.

وتابع بأن إسقاط مبلغ 100 مليون دولار من مستحقات روما بمصر، هو برنامج بدأ في إيطاليا منذ 2001، عبارة عن تبادل الديون بالمشروعات في الدولة المدين، في مشروعات الزراعة والصناعة وتبادل الخبرات والتجارة وتوفير فرص العمل، وموضوع إسقاط الديون ممتد حتى 2024، منوهًا أنها ديون قديمة سيادية بين الحكومتين ويتم التعامل معها بعدم السداد النقدي، وتحويل قيمتها إلى مشروعات استثمارية في مصر تستفيد بها إيطاليا.

ولفت إلى أن أول مرحلة تمت في هذا البرنامج كانت عام 2001 بقيمة 145 مليون دولار، وتم تنفيذ محطة معالجة مياه في الروبيكي، والمرحلة الثانية كانت في 2007 بقيمة 100 مليون دولار، والثالثة كانت من المفروض أن تتم في عام 2012 ولكن بعد ثورة يناير حالت ظروف البلاد تنفيذها. وأشار إلى أن مصر نجحت في توقيع اتفاق مع الجانب الإيطالي، يتعلق بتنفيذ المرحلة الثالثة بقيمة 100 مليون دولار، في مايو الماضي، ليتم تنفيذ مشروعات خاصة بالأمن الغذائي مثل الصوامع ومحطات المياه، وتوفير فرص العمل، فضلًا عن المشروعات الخاصة برفع الخدمات للقرى الأكثر احتياجًا، مشددًا على أن المرحلة الثالثة ستمتد حتى عام 2024، من خلال مشروعات يستفيد منها الجانبان المصري الإيطالي.

ولفت إلى أن مصر تعتبر مركز ثقل للمنطقة، ومركز للأمن والاستقرار، فضلًا عن أن إيطاليا تعد الشريك التجاري الأول لمصر في أوروبا. وأشار إلى أن القاهرة وروما أسهمتا في منطقة حوض البحر المتوسط بالتراث والتاريخ والحضارة، منوهًا بأن إيطاليا تنظر إلى مصر نظرة اقتصادية ملموسة ومختلفة، خاصة أنها نجحت في مجابهة الإرهاب وتثبيت أركان الدولة في وقت تشهد فيه المنطقة أوضاعا وقلاقل غاية الصعوبة، علاوة على أنها تعتبر مصر مفتاح المنطقة وبوابة لإفريقيا.

مضامين الفقرة الثانية: ترويج المشروعات القومية

قال بسام راضي، سفير مصر في إيطاليا، إن الدولة خصصت أرقامًا كبيرة للمشروعات القومية، وكان هناك سعي إيطالي من خلال البرامج الحوارية الإيطالية لتوضيح المشروعات المصرية، وجدواها، والاستثمار فيه. وأضاف أنه رحب بتوضيح المشروعات المصرية في البرامج الحوارية الإيطالية، لجذب الاستثمارات، وتوضيح المجهود المبذول لصالح الطرف الأجنبي من بيئة تشريعية ووجود عامل كبير وهو الإرادة السياسية لتذليل كل العقبات.

ولفت إلى أن أحد البرامج الإيطالية كان عن قناة السويس، شرح من خلاله ما حدث في قناة السويس الجديدة، والتطوير الذي شهدته، والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والمشروعات المصاحبة، والموانئ التي أنشئت، والأرصفة، وبرنامج عن سياحة اليخوت في مصر. وأردف: «الإيطاليون منبهرون بما حدث في مصر، من مشروعات وإنجازات، ومشروعات محطات المياه، مثل محطة مياه المحسمة التي تنتج مليون متر مكعب يوميًا، ومحطة بحر البقر أكبر محطة في العالم التي تنتج 5.6 مليون متر مكعب من المياه، يوميًا، تزود المياه في مصر، ومحطة الحمام تبنى حاليًا لتنتج 7.5 مليون متر مكعب، تزود 2.5 مليار متر مكعب في السنة، يضخ في الدلتا والوادي».

وقال إن كلمة فقه الأولويات عن المشروعات لا محل لها من الإعراب، مبينًا أن إيطاليا تنظر لمصر نظرة اقتصادية مختلفة، خاصة أنها نجحت في مجابهة الإرهاب وتثبيت أركان الدولة في وقت تشهد فيه المنطقة أوضاعًا وقلاقل غاية الصعوبة.

مضامين الفقرة الثالثة: الانتخابات الرئاسية

أكد اللواء طارق خضر، أستاذ القانون الدستوري، أن مؤتمر الهيئة الوطنية للانتخابات الذي عقد اليوم هو استكمال للمؤتمر الذي عقدته الهيئة الأسبوع الماضي، موضحًا أن الهيئة الوطنية هي المسئولة عن الكل الانتخابات والاستفتاءات في مصر. وقال إن مؤتمر الهيئة الوطنية للانتخابات الذي عقد اليوم كان بمثابة رد قوي على كل المشككين في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وتابع بأن كل مواطن تجاوز سن الـ 18 عامًا، ومدون اسمه في جدول الانتخابات، له حق التصويت في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وعن شروط الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، أوضح أن يكون المترشح مصري الجنسية من أبوين مصريين، وألا يكون قد حمل أو أي من والديه أو زوجه جنسية دولة أخرى، بالإضافة إلى الحصول على 20 ألف توكيل من المواطنين من 15 محافظة، أو الحصول على تأييد من 20 نائب بمجلس النواب. وذكر أن التصويت للانتخابات الرئاسية خارج مصر سيكون من 1 إلى 3 ديسمبر، والتصويت في الداخل سيكون خلال الفترة من 10 إلى 13 ديسمبر المقبل، مؤكدًا أن هذه المدة كافية للتصويت لكل من لهم حق في التصويت. وأشار إلى أن تلقي طلبات الترشح من الراغبين في تقديم أوراقهم للانتخابات الرئاسية، سيكون خلال الفترة من 5 أكتوبر إلى 14 أكتوبر من الساعة 9 صباحا حتى الساعة 5 مساءً.

وذكر أن رئيس الجمهورية سيدعو مجلس النواب إلى الانعقاد عقب انتهاء الانتخابات، مع مراعاة أن المجلس الحالي مستمر حتى 9 يناير 2021. وتابع بأن الرئيس السيسي سيعين 28 نائبًا عقب انتهاء الانتخابات، بينهم 14 سيدة وفقًا للدستور. وأوضح أن هناك شروط للنواب الذين يعينهم الرئيس من ضمنها عدم اختيار نائب يغير انتماؤه الحزبي الأكثرية البرلمانية، فضلًا عن عدم خوض النائب الانتخابات ذاتها.

مضامين الفقرة الرابعة: البنك الآسيوي للاستثمار

تحدث الدكتور عبد المنعم السيد، مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية، عن أهمية انعقاد اجتماع البنك الاسيوي للاستثمار في مصر لأول مرة في قارة إفريقيا. وقال إن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية يعد أحد أهم البنوك التنموية على مستوى العالم وأعضائه 106 عضو وتم تأسيسه في 2014 ورأس ماله 100 مليار وهدفه تنمية المشروعات التنموية وتدعيمها.

وأضاف أن الاجتماع للبنك هو الأول من نوعه في قارة إفريقيا واختيار مصر لإقامة الاجتماع يظهر قيمة مصر ومكانتها في القارة الإفريقية، مبينًا أن الهدف من الاجتماع فتح شراكات مع القطاع الخاص أو الحكومي لتمويل مشروعات البنية التحتية في إفريقيا وآسيا.وتابع بأننا لدينا محفظة ائتمانية مع البنك بقيمة 1.3 مليار دولار وليست كلها من الدولة، مبينًا أن الدولة تستهدف من الاجتماع نقل بوصلة العالم إلى شرم الشيخ بأن هناك حدث كبير بهذا

الحجم داخل الدولة، وسيكون هناك اتفاقيات وشراكات تعاون سواء كانت من الدولة أو القطاع الخاص.

وذكر أنه سيكون هناك مشروعات بنية تحتية يستفيد منها القطاع الخاص ولا يقصد بها فقط الطرق والصرف الصحي ومياه الشرب ولكن يضاف إليها المشروعات التنموية في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية المالية وأن يكون هناك نوع من التواصل بين البنوك لتقديم خدمات تمويلية متنوعة لكافة العملاء.

وذكر أن عقد البنك مؤتمر سنوي يشرح السياسات المالية والمشروعات التي يمكن أن يكون هناك تعاون فيها ليس وليد الصدفة ولكن هناك مشروعات وقصص نجاح للبنك في مصر.

مضامين الفقرة الخامسة: أسعار السكر

نفى هشام الدجوي، رئيس شعبة المواد الغذائية باتحاد الغرف التجارية بالجيزة، اختفاء السكر من الأسواق. وأوضح أن هناك وفرة في كميات السكر بالبلاد، وليس هناك اختفاء كما يُقال من بعض أصحاب المحال، مؤكدًا أنه لا يوجد أي نقص في السكر بالإضافة إلى وجود مخزون يكفي حتى شهر إبريل، وهو ما صرح به وزير التموين خلال افتتاح معارض «أهلًا بالمدارس» في محافظة الجيزة. وأشار إلى أنه سيتم حصاد محاصيل القصب التي في شهر يناير المقبل، وكذلك محاصيل البنجر في شهر فبراير، معقبًا: «السكر يكفي شعب مصر وضيوفنا كمان».

وأشار إلى أن سعر السكر في التموين يصل الكيلو لـ 12.6 جنيها، موضحًا أن سعره في معارض الجيزة (أهلا مدارس) الـ 5 وصل الكيلو 20 جنيها والدقيق بـ 17 جنيه والأرز بـ 20 جنيها، والزيت بـ 40 جنيهًا 800 ملم. وذكر أنه في معرض أهلا مدارس في منطقة فيصل، مقام على مساحة 200 متر، ويتضمن 61 جناحًا، ويتوفر به جميع المنتجات مثل الملابس ومواد مدرسية واللوبيا والفاصوليا والأرز السائب والمواد الغذائية والحلويات في فروع البدرشين، والجيزة، وفيصل، وإمبابة، وأكتوبر.